مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: ماهية بناء السلام ودور الحكومة في تطبيقه
اسم الكاتب: زهراء اسماعيل حمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7391
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ماهية بناء السلام ودور الحكومة في تطبيقه

The Nature of Peacebuilding and the Role of the Government in Its

الاسم: زهراء اسماعيل حمود

جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

البريد الالكتروني:zahraa.ismail2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

رقم الهاتف: 07765195888/٠٧٥٠٩١٧٨١٣٩

مُلخص البحث

يشير بناء السلام إلى عملية إقامة السلام والاستقرار في المجتمعات المتضررة من النزاعات والصراعات. وتعزيز التعايش السلمي وإعادة بناء المجتمعات المتضررة. وتؤدي الحكومة دوراً حاسماً في تطبيق عملية بناء السلام. وتتضمن مسؤوليات الحكومة إعادة تأسيس المؤسسات الحكومية المهمة، مثل القضاء والشرطة والتعليم، لتعزيز الأمن وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المتضررة. يجب أن تكون هذه المؤسسات نزيهة وقادرة على تلبية احتياجات المواطنين بشكل عادل. فضلاً عن، تعزيز العدالة والمصالحة بين الجماعات المختلفة من خلال تشجيع الحوار والمصالحة وتعزيز ثقة المجتمع في العملية السياسية. يجب أن تتبنى الحكومة سياسات شاملة لتعزيز التضامن والمشاركة السياسية لجميع الأطراف المعنية. وكذلك تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة. يمكن للتنمية

الاقتصادية الشاملة أن تساهم في تحقيق السلام المستدام وتقليل العدم استقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يؤدي إلى النزاعات.

بشكل عام، تؤدي الحكومة دورًا حيويًا في تطبيق بناء السلام من خلال تعزيز الأمن والعدالة، وتشجيع المصالحة والمشاركة السياسية. وهذا ما سنبينه في المحاور القادمة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة، بناء السلام، المؤسسات الحكومية، التعايش السلمي، المشاركة السياسية.

Abstract

Peacebuilding refers to the process of establishing peace and stability in societies affected by conflict and conflict. Promote peaceful coexistence and rebuild affected communities. The government plays a crucial role in implementing the peacebuilding process. The government's responsibilities include re-establishing critical government institutions, such as the judiciary, police and education, to enhance security and provide basic services to affected communities. These institutions must be impartial and capable of meeting citizens' needs fairly. In addition, promoting justice and reconciliation between different groups by encouraging dialogue and reconciliation and strengthening the community's confidence in the political process. The government should adopt comprehensive policies to promote solidarity and political participation of all stakeholders. As well as

promoting economic development and creating job opportunities to achieve economic stability and reduce poverty and unemployment. Inclusive economic development can contribute to achieving sustainable peace and reducing economic instability that can lead to conflict.

In general, the government plays a vital role in implementing peacebuilding by promoting security and justice, and encouraging reconciliation and political participation. This is what we will show in the next axes.

Keywords: government, peacebuilding, government institutions, peaceful coexistence, Political participation.

المقدمة

تعد عملية بناء السلام من أبرز العناصر التي اسهمت في تحقيق الاستقرار والتنمية في المجتمعات، فبناء السلام هو عملية شاملة تهدف إلى حل النزاعات وإعادة بناء المجتمعات المتضررة بعد صراع مسلح أو أزمة سياسية أو اجتماعية. فعندما تكون الحكومات المحلية فاعلة ومستقلة، يمكنها تعزيز الحوار والمصالحة وإدارة النزاعات بين المجتمعات المحلية المختلفة. يتم بناء السلام بشكل أساسي على معالجة الأسباب الجذرية وراء النزاعات بين الأفراد، وذلك عن طريق تعزيز قدرة المجتمعات على إدارة خلافاتها ونزاعاتها بطرق سلمية. ومنع اندلاع العنف وتصاعده واستمراره وتكراره قبل وأثناء وبعد النزاعات. وهي عملية طويلة الأجل وتحتاج إلى تعاون من الأطراف المعنية جميعها، إذ تتطلب تغييرًا في المواقف والسلوكيات والعادات والمؤسسات.

تختلف ادوار الحكومات في تطبيق بناء السلام حسب اختلاف بيئة البلد التي تعمل فيه، علماً بأن مجهودات الحكومات في عملية بناء السلام قد تكون أكبر وأصعب من مجهوداتها في إنهاء حرب ما تتعرض لها البلاد، حيث يتطلب الحفاظ على السلام عمليات وطنية شاملة لإضافة لمجهودات عالمية مساندة؛ فمثلاً يجب على الحكومات المحلية أن تشجع جهود الأمم المتحدة لدعم المجتمع المدني النشط. وتقر بعض دراسات البنك الدولي أن عملية بناء السلام قد تستغرق من 20 إلى 40 عامًا، ومع ذلك فإن علامات النجاح قصيرة الأجل وغير واقعية على الدوام. حيث يجب على الدول أن تدرك أن الحفاظ على السلام عملية تستغرق عقودًا وأن تحترم خبرات الأمم المتحدة واستراتيجيات الدولة على حساب الضغوط المحلية أو الجيوسياسية.

اهمية البحث:

تتمثل أهمية بناء السلام أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي، وهي كما يأتي:

1- تحقيق الاستقرار والأمن في المجتمعات المتضررة من النزاعات من خلال تقوية مؤسسات الدولة وتقليل العنف وحماية حقوق المواطنين.

2- تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بمساعدة الحكومة في إعادة بناء البنية التحتية المتضررة وتشجيع الاستثمارات وخلق فرص العمل، وتعزيز الازدهار الاقتصادي وتحسين معيشة المواطنين.

3- تؤدي الحكومة دورًا حيويًا في تشجيع المصالحة والتعايش السلمي بين الجماعات المتنازعة. من خلال تعزيز الحوار والتسامح وتعزيز المشاركة السياسية الشاملة، وتحقيق الوحدة والتضامن بين مكونات المجتمع.

4- تؤدي الحكومة دورًا حاسمًا في حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية. ينبغي للحكومة أن تتبنى سياسات وقوانين تضمن المساواة والعدل وحماية حقوق الفرد، بغض النظر عن انتماءاته الدينية أو العرقية أو الثقافية.

اشكالية البحث:

تتبلور إشكالية البحث في:

1- كيف يمكن للحكومة تحقيق الاستقرار والأمن في المجتمعات المتضررة من النزاعات بينما تحافظ في الوقت نفسه على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين؟ ما التوازن المثلى بين تحقيق الأمن والحفاظ على الحقوق الفردية؟

2- ما التحديات التي تواجه الحكومات في تنفيذ بناء السلام وتعزيز الاستقرار؟

3- ما السياسات والبرامج التي يجب أن تتبعها الحكومة لتحقيق التوازن لاجل بناء السلام؟

4- ما العلاقة بين الحكومة ولناء السلام؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن تطبيق بناء السلام يعد تحديًا كبيرًا للحكومات، ويتطلب مواجهة عدة اشكاليات. وبالتركيز على دور الحكومة في تطبيق بناء السلام، والتوازن بين الأمن والحريات الأساسية، وتحقيق الشمولية والعدالة الاجتماعية، والتحديات السياسية والمؤسساتية، والتنمية الاقتصادية والفقر، والتعاون الدولي والتحديات الإقليمية).

منهجية البحث

تنطلق منهجية البحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل متغيرات البحث الا وهي بناء السلام وعلاقته بالحكومة ومدى تطبيقه.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاثة مطالب فضلاً عن مقدمة وخاتمة، جاء المطلب الاول منه بعنوان (ماهية بناء السلام) والمطلب الثاني تناول (العلاقة بين الحكومة بناء السلام) والمطلب الثالث (دور الحكومات المحلية في بناء السلام).

المطلب الأول: ماهية بناء السلام

استوعب مجال بناء السلام العديد من الفاعلين على مختلف الأصعدة المحلية والدولية، دولاً ومنظمات اقليمية ودولية وأخذ موضوع بناء السلام في بلدان العالم حيز كبير كونه يصنف ضمن الدراسات الإنسانية وهي نتيجة تجارب والأفكار التي تبحث في اساليب وانماط حفظ السلام، وستناول هذا المطلب مفهوم بناء السلام وتعاريف والتمييز بين بناء السلام وأركانه والمفاهيم المقاربة له.

اولاً: مفهوم بناء السلام

ظهر مصطلح بناء السلام (peace-building)على يد العالم جوهان كالتنغ نرويجي (*) وهو اول من قام باستخدامه في منتصف السبعينات من القرن الماضي في مقالة له بعنوان "ثلاث اقترابات السلام وهى: حفظ السلام ، صنع السلام ، بناء السلام " [1] إذ يمثل مفهوم بناء السلام مرحله بنيوية من مراحل السلام ، ويكون التركيز وفقاً له على اسباب وجذور النزاع و توافر الخطط والبرامج المناسبة من حيث المضمون والوقت والتي تستهدف الهياكل البنيوية التي تسهم في انهاء النزاع و تحقيق سلام دائم

(*) جوهان كالتنغ نرويجي من مواليد 1930، من المؤسسين الأوائل لحقل دراسات السلام والنزاع. عالم رياضيات، والرئيسي لمعهد بحوث السلام اوسلو في عام 1959 . كما اسس مجلة بحوث السلام 1964.

ينظر: مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأه المعارف، الاسكندرية، 1987، ص23.

(1) John D. Brewer, Peace processes: a sociological approach, Polity Press, 2010, p.7

ومستقر لا عوده له في المستقبل . كما انه أول من ميز بين نوعين من السلام, وهما السلام والسلام الإيجابي[1]

ثانياً: تعريف بناء السلام

اختلفت اراء المفكرين على تبني تعريف معين لمفهوم بناء السلام, إذ يُعدّ من المفاهيم الواسعة ومتعدد المعاني كما انه يُعدّ من المفاهيم الحديثة وايضاً ارتباطه بمجموعة من الاجراءات على مختلف المستويات، فقد عرفه الامين العام للأمم المتحدة السابق (بطرس غالي) بانه " الاجراءات الخاصة بتجديد ودعم الهياكل التي من شانها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة الى حاله النزاع[2] . كما عرف بأنه " العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع, وبذلك فإن بناء السلام يتم بعد انتهاء النزاع ومنع تكراره" [3]. ويُعرف أيضاً، تشيد البنية الاساسية والهياكل التي تساعد اطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي، فالغرض هنا أزاله اسباب النزاع المادية او المعنوية وغيرها واستبدالها باليات وهياكل تمكن الاطراف من التعامل مع بعضهم البعض بشكل سلمي واصلاح العلاقة بين الاطراف المتنازعة[4]في حين تؤكد بعض المنظمات الدولية، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في ان خلق ثقافة تتيح مشاركة المجتمع المدني للوصول إلى حلول سلمية للصراعات، اما جون بول ليدراخ[*] فقد عرف بناء السلام بانه (مفهوم يضم كافة

(2) جمال منصر، بناء العلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،2015, ص380.

(3) الأمم المتحدة، مجلس الامن، مصدر سبق ذكره ، ص 20

(4) عمر سعد الله ، القانون الدولي لحل النزاعات ، دار هومه للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر 2008, ص 62.

(4) عمر خيري عبد الله واخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات ، المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام ، جمعية الأمل العراقية، العراق ، ٢٠١٨، ص ٤٨

(*) جون بول ليديراخ عالم امريكي من مواليد 1955، حاصل على شهادة الماجستير في تخصص دراسات السلام والتاريخ وعلى الدكتوراه في مجال النزاع الاجتماعي يعمل في تخصص العلوم

العمليات التي تقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع أفراداً وجماعة وحكومة والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ومؤسسات غير دولية. ودول التي تهدف إلى انعاش المجتمع المدني واعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب او النزاعات الاهلية للمجتمعات)[1].

إذن فأن بناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاع مسلح وتنطوي على جهود عدة اطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم انجازه من خطوات اسفرت عن التوصل لأنهاء النزاع من جهة وضمان ديمومة النتائج من جهة أخرى[2].

كما أن بناء السلام هو تطوير العلاقات الشخصية والجماعية والسياسية البناءة عبر الحدود العرقية والدينية والطبقية والقومية. يهدف إلى تحويل الظروف الهيكلية التي تولد صراعًا مميتًا، ويمكن أن يشمل بناء السلام منع نشوب النزاعات ؛ فض النزاعات؛ حل النزاعات والتحول والمصالحة بعد الصراع[3].

السياسية ودراسات السلام وتحويل النزاع والعلاقات الدولية شارك على المستوى الدولي في عمليات بناء السلام داخل المجتمعات المحلية في الصومال وكولومبيا ونيكاراغوا والنيبال، من مؤلفاته رحلة نحو المصالحة عام ١٩٩٩ , كتب حول تحول النزاع عام ٢٠٠٣

(1)حمدوش رياض ، تطور مفهوم بناء السلام -دراسة في النظرية والمقاربات، مركز عدل للحقوق الانسان,2019، الجزائر، ص1

(2) فهيل جبار الجلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى ، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، مطبعه الخاتي، دهوك، ٢٠١٧ ، ص 16-17 .

(3) John P. L. & Katie M., What is Strategic Peacebuilding?, Kroc Institute for International Peace Studies, Jenkins Nanovic Halls, Notre Dame., Available at: https://kroc.nd.edu/about-us/what-is-peace-studies/what-is-strategic-peacebuilding/ Accessed on: 15 Dec 2022.

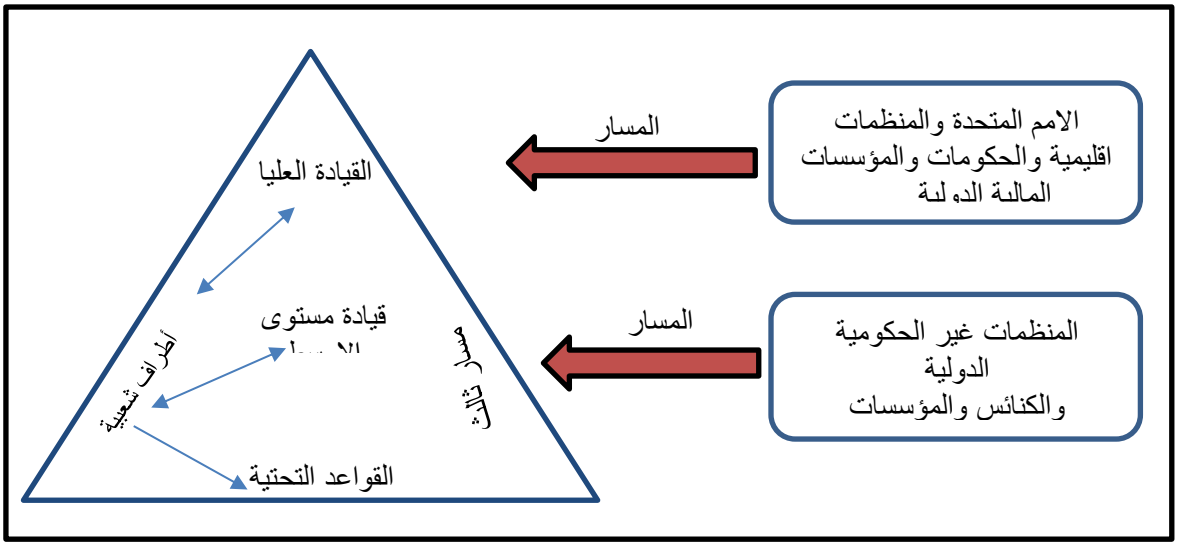
وهناك ثلاث مسارات لبناء السلام وهي[1]:

1- مسار الوساطة باستخدام القوه: عن طريق عمليات حفظ السلام، وفرض السلام بالإكراه، ومن خلال المفاوضات من قبل الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والحكومية ومؤسسات المالية الدولية.

2- مسار حل مشكلة النزاع عن طريق المساعي الحميدة، والتوفيق، والوساطة ومنظمات غير حكومية والكنائس وقطاع الخاص.

3- مسار ايجاد ارضية مشتركة داخل دوائر النزاع، والعمل على بناء وتوثيق الترابط والتماسك الاجتماعي، كما موضح في مخطط رقم (1).

مخطط رقم (1) مسارات بناء السلام



(1)محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2003 ، ص22.

المصدر: فهيل جبار الجلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى ، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، مطبعه الخاتي، دهوك، ٢٠١٧، ص ١٩.

ووفق للمخطط رقم (1) تحدد فترة زمنية لبناء السلام والتي يجب ان تكون طويلة المدى ، كما يؤكد ان بناء السلام بشكل اساسي يعتمد على دخول علاقات.تنطلق عملية بناء السلام مع نهاية النزاع وتنطوي على جهود عدة اطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم انجازه لإنهاء النزاع من جهة ، والتأسيس لمرحلة جديده لضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى[1].

بالإضافة الى ذلك فإن بناء السلام يتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين العلاقات وتلبية الاحتياجات الأساسية، فضلاً عن نشاطات تغذي وتقوي السلام الموجود[2] والغرض من عمليات بناء السلام هو توفر وتلبية الاحتياجات الإنسانية للمتضررين من النزاع والحفاظ على كرامة الانسان وتعزيز حقوقه، وحمايه البيئة وتخليصها من الاضرار التي لحقت بها نتيجة الصراع والنزاع او الحفاظ عليها من الأضرار اللاحقة نتيجة الصراع [3] . كما أن بناء السلام ليس موجهاً فقط للمجتمعات الخارجة من الحروب انما في كل المجتمعات بوصفه وسيلة لمنع العنف ولإشباع الحاجات البشرية وكذلك يسعى بناء السلام الوقائي، وهو الذي يُعرف باسم منع الصراعات إلى خلق مجتمعات قادرة على التعامل مع الصراع دون عنف[4].وعليه

(1) فهيل جبار جلبي ، مصدر سبق ذكره، ص١٨ .
(2) حمدوش رياض، مصدر سبق ذكره ، ص2
(3) خضر دوملي كتابات بناء السلام والتعايش ، مطبعة الخاتي، دهوك ،2014 ، ص 13-14
(4) ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام ترجمة هايدي جمال ، وجدي هبه ، دار الثقافة ، القاهرة ، مصر ، 2011 ، ص19

يمكن تعريف بناء السلام وفق رأي الباحث بأنهُ (التدابير التي تنفذ بعد الانتهاء من الحرب أو الصراع لغرض ضمان عدم العودة اليه مجددا).

ثالثًا: المفاهيم المقاربة لبناء السلام

رأى العالم خلال فتره ما بين 1945-1991 كثير من الصراعات وظهرت خلال هذه الفترة حركات جديدة تعمل لمنع حدوث النزاعات من خلال انتشار مراكز دراسات السلام وفض النزاعات فأثرت على اهتمام الامم المتحدة فظهرت مفاهيم عدة تقترب من مفهوم بناء السلام ومن هذه المفاهيم ما يلي:

1- **صنع السلام** :يشير مفهوم صنع السلام للمرحلة التي تستخدم بها الوسائل السليمة لتسوية النزاعات او وقف العنف بين الفواعل الدولية او داخل المجتمعات المحلية (الحروب الأهلية) ، بعيداً عن استخدام الوسائل العسكرية من خلال تحفيز الاطراف المتصارعة للوصول لصنع السلام لحل النزاع الدائر بينها او بمشاركة جهات دولية محايدة من خلال الوسائل الدبلوماسية والقانونية التي اعلنتها الأمم المتحدة في الفصل السادس من ميثاقها[1]وهذا ما أشار إليه الأمين العام الأسبق بطرس غالي في عام ١٩٩٥ في تقرير الأمم المتحدة لتعريفها لصنع السلام بأنهُ (العمل الرامي إلى التوافق بين الاطراف المتصارعة ، لاسيما عن طريق الوسائل السلمي[2])وعُرف ايضاً بأنهُ الجهود والعمليات التي تتضمن اي عمل يهدف الى. دفع الاطراف المتنازعة للوصول إلى اتفاق سلام في خلال الوسائل السلمية كالتحاور والتفاوض

(1)الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الأسيوية - الافريقية، دراسة اولية حول التسوية السلمية للنزاعات، المنظمة الاستشارية القانونية الأسيوية - الافريقية، الهند ، ٢٠١١، ص ٩ .
(2)الامم المتحدة ، مجلس الأمن، مصدر سبق ذكره ، ص ٧.

بين الاطراف واستعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع، وعمليه صنع السلام لا تتضمن استخدام القوة العسكرية ضد اي من الاطراف لإنهاء الصراع[1] .

وتتم عملية صنع السلام من خلال مرحلتين أساسيتين[2] :

- **المرحلة الأولى:** وتهدف إلى استخدام الجهود السليمة (التفاوض – التفاهم – الوساطة– التحكم – التوافق – الحل بالأساليب القانونية – العمل من خلال المنظمات الإقليمية) من اجل ايقاف الصدام والوصول الى استقرار الأوضاع على ارض النزاع.
- **المرحلة الثانية:** يكون الهدف فيها اكثر من مجرد ايقاف الصدمات واستقرار الأوضاع على الارض . بل ان الهدف يكون الوصول إلى حل سلمي مستديم ينهي النزاع .

2- حفظ السلام: مجموعة التدابير المتخذة من قبل منظمة الامم المتحدة اثناء مدة النزاع ما بين الدول او داخل الدولة نفسها كمحاولة لاحتوائه وعدم تفاقمه وخروجه عن السيطرة ومجموعه من الاجراءات تتمثل بالأشراف على تطبيق وقف اطلاق النار او اعلان مناطق منزوعة السلاح بين الاطراف المتنازعة عبر تواجد افراد عسكرين غير قتاليين و افراد شرطه تابعة للأمم المتحدة . بالإضافة الى بعض الموظفين المدنيين للقيام بعمليات الإغاثة الإنسانية تُعدّ مرحلة انتقالية بين صنع السلام وبناء السلام فضلاً على انها مرحلة لإدارة الصراع[3].

(3) ادم جوده الله حبوب ، دور الإدارة الاهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام، اطروحة دكتوره غير منشوره، جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا ، مركز دراسات السلام السودان ، ص52 .

(4) عادل زقاغ ، هاجر خلالفة ، عقبات تفعيل دور الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام ، دفاتر السياسة والقانون : جامعة باتنة، الجزائر ، 2014، ص٢٧٤.

(1) تقرير الأمين العام بطرس غالي ، برنامج السلم ، مصدر سبق ذكره .

3- فرض السلام: مجموعه من الاصلاحيات التي يمتلكها مجلس الامن بموجب الفصل السابع عن ميثاق الأمم المتحدة من استخدام الاجراءات ذات طبيعة غير عسكرية تفرض بموجب المادة " ٤١ " من ميثاق الأمم المتحدة " لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته . وله ان يطلب الى اعضاء الامم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية و البحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئيا اوكليه وقطع العلاقات الدبلوماسية[1]"

او تكون طبيعتها عسكرية بموجب المادة "42" من ميثاق الأمم المتحدة" اذا رأى مجلس الامن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض او ثبت انها لم تف به جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي او اعادته الى نصابه. ويجوز ان تتناول هذه الأعمال المظاهرات و الحضر والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية أو البرية التابعة اعضاء الامم المتحدة[2]"

ويتبين لنا من خلال تسميه هذا المفهوم فان الاجراءات التي تدرج ضمنه الطابع القمعي بشكل اساسي، وتنفذ رغماً عن اراده الدول المعنية ويمارس مجلس الأمن هذه الصلاحيات عندما تكون امام أحدى حالات العدوان.

1- السِلم الأهلي يشير مفهوم السلم الاهلي الى رفض كل اشكال القتل والقتال، التحريض عليه، او تبريره ، عبر نشر مقالات ، وخطابات تحرض على زعزعه السلم الاهلي بمنطق العقيدة الدينية او القومية او الحزبية لإنتاج حرب أهلية في

(2) المادة "41" من ميثاق الأمم المتحدة.
(3) المادة "42" من ميثاق الأمم المتحدة.

المجتمع تقود الى تحريم حق التفكير والتعبير والاعتقاد، من خلال فرض قيود وضوابط تمنع ممارسه هذا الحق بل تنزل احكاماً وعقوبات باللذين يتجرؤون على التفكير خارج ما هو سائد[1] فمعنى السلم الاهلي أن يعيش الانسان حياته، ويمارس اعماله بحرية مسؤولة، وان يحصل على متطلبات عيشه وحقوقه بيسر وسهولة ، دون الخوف من الاعتداء على حقه أو ماله او أمنه الشخصي او أمن أهله [2].

ويمكن تحديد اهم مقومات السلم الأهلي بالآتي :[3]

أ. وجود السلطة الحاكمة ونظام يتحمل اداره شؤون المجتمع لتعيش القوى المختلفة تحت سقفه، والا سيكون البديل النزاع والصراعات. بين الفئات المجتمع.

ب. تحقيق العدالة والمساواة.

ج. ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع.

خامساً: أدوات بناء السلام

اصبح الاهتمام بموضوع بناء السلام يأخذ أبعاداً تنظيمية اكثر شمولاً على الصعيد الفكري، والممارسة من اجل تطوير مجموعة اليات العمل، التي يمكن لها النجاح والاتفاق مع التحولات العالمية ولعل من أهم آليات وأدوات بناء السلام ما يلي :[4]

1- ثقافة السلام : يساعد التفاهم المشترك بين الثقافات في غرس عادات التعاون ، وترتبط مسالك التعايش بدلالات روحيه و دينية وفكرية تعبر عن نمط المعتقدات

(4) خالد بن محمد البديوي ، الحوار وبناء السلم المجتمعي، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض ، ٢٠١١ ، ص ١٢ .

(1) ناريمان عامر واخرون ، عوامل السلم الاهلي والنزاع في سوريا، مركز المجتمع المدني والديمقراطي في سوريا، سوريا ، ٢٠١٢ ، ص ٨.

(2) خالد محمد البديري ، مصدر سبق ذكره ، ص12.

(3) لورنس ووتشر ، تقييم الصراع وتطابق تحليل المعلومات، وتقاربها وتكامليتها المعهد الامريكي للسلام، واشنطن، ٢٠١١، ص12

والسلوك التي تفرز نوع من الولاء في اطار الوحدة، ترتبط بجوهرها بمفهوم التسامح والقبول بالآخر فمن الطبيعي ان تتأثر العلاقات الداخلية بالمجتمعات بعوامل السلبية والإيجابية، إذ أن هناك عوامل مساعده على نمو تلك العلاقات وعوامل اخرى من داخل المجتمع تؤدي الى الاضرار في السلام واثاره الفتن والنزاعات، ومن هنا تحتاج المجتمعات المهتمة باستقرارها الى تنمية السلام من خلال الوعي والادراك فالكل متسالم ، ويعمل لهدف واحد هو مصلحه الوطن[1].

2- **ثقافة التسامح :** التسامح ضرورة حياتيه ومهمة مادام الانسان يمارس العنف والاقصاء والتهميش والتكفير، ويرفض التعايش السلمي مع الاخر المختلف سياسياً او ثقافياً أو دينياً. يعني لفظ التسامح اليوم رفض الصراع ، فكل من رفض الصراع في الفكر والثقافة والاجتماع فهو متسامح. يعني في جوهره، القبول الاخر ومشاركته ، فالتسامح ليسوا عفواً تصدره المجتمعات عن الخارجين مخربين للقيم الكبرى ، انماهوالقبول الكامل والنهائي بالأخر المختلف، بما يجعله مشاركاً في كل شيء وليس ملحقاً مهمشاً أويمنح دور تكميلي[2].

3- **ثقافة التعايش:**إنّ البديل الذي نراه مكناً وضرورياً لحالات التنازع والصراع بالانتماءات الموضوعية والتنوعات الثقافية والسياسية، هو التعايش المشترك بين هذه التنوعات على قاعدة المشترك الانساني والديني والوحدة الوطنية والمصالح الحاضرة والمستقبلة[3] فالتعايش السلمي هو المدخل إلى الحوار والتفاهم المتبادل

(4) نور عبد الاله عجرش، الاطار الاستراتيجي لبناء السلام (رؤية في المرتكزات والمقومات والاليات) ، كلية العلوم السياسية، مجلة المعهد ، العدد 28 ، 2022 ، ص 295-296

(1) عمر جمعه عمران ، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجارب المحلية واعاده التأهيل المجتمعي،مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد 2019 ، ص 125.

(2) محمد محفوظ ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية، منتدى الكلمة الدراسات والابحاث ، بيروت 1980 ص 115

الذي يشكل مصدراً للثراء الفكري الذي يلهم الجميع الحكمة والسداد ويجنب الجميع الوقوع في المزالق التي تعترض من اجل مجتمع منسجم يسوده الوفاق والوئام [1] ، فهو من لوازم تكوين الجماعة السياسية المكونة للدولة، وهنا يعني الاقرار بالتعددية نظاماً يحترم الراي الاخر ويصون الحقوق و يضمن المساواة، باعتبار ان التنوع الديني والطائفي والعرقي. والاثني هو قاعده ، فلا وجود لأية دوله لا تنوع فيها"[2].

ولا يعني التعايش الغاء الصراع، وانما استخدام اساليب سلمية ، قائمة على الحجة والبرهان بدل من اساليب قمعية فالجهة التي لا تستطيع التعايش مع الاخرين، لا يمكن ان تتعايش في داخلها[3].

4- <u>ثقافة الحوار وقبول الراي الاخر</u>: يعزز الحوار بين افراد المجتمع روح التفاهم والتسامح بين الافراد والفئات، ويقلص التباعد بين التيارات الفكرية من خلال تقريب وجهات النظر ، ويعد الحوار من عوامل انماء السلام و اشاعه ثقافة التحاور بين الجميع بدلاً من ثقافه التصادم وان افضل وسيله لإنجاح الخيار الوطني ذو الابعاد الديمقراطية هو تشجيع لغة الحوار, ان الحوار اعلى مستويات النمو المعرفي والاجتماعي يكشف عن مستوى الاداء في ترجمة الوعي ضمن اليه التخاطب القائم على تبادل الادوار الحضارية والنهوض نحو المستقبل[4].

وتوجد اسس ثابتة لابد ان يستند اليه الحوار وهي (الاحترام المتبادل، الانصاف والعدل، نبذ الكراهية) فالاول يركز على الاحترام المتبادل بين الاطراف المتحاورة وهذا يفترض وجود قواسم مشتركة تكون اطاراً عاماً وارضية صلبة للحوار في

(3) عبد السلام بغدادي ، السلام الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية، سلسله كتب ثقافية شعرية العدد (٣), بيت الحكمة، بغداد, 2012 , ص37-38.

(4) حسين درويش العادلي ، التعايش والهوية الوطنية، مجلة المواطنة و التعايش ، العدد الثامن، السنه الثالثة ، بغداد، 2009 ، ص9-10

(5) محمد محفوظ ، مصدر سبق ذكره, ص70

(6) عبد السلام بغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص70.

القيم الدينية أولاً، ثم المبادئ الانسانية والقواعد القانونية ثانياً وهي جميعها قيم ومبادئ تحكم علاقات البشر مع بعضهم، وتضع القواعد الثابتة للتعامل فيما بينهم وبذلك لا يكون الحوار ساحه للتطاول على اقدار الناس، وتبادل الإساءة فيما بيهم [1]،اما الثاني الانصاف والعدالة فهما اساس الحوار الذي ينفع الناس ويقتضي العدل والمساواة بين البشر [2] اما الثالث ينبذ الكراهية فهو الذي تقوم عليه منطلقات الحوار، شرط الحوار السليم هو المعرفة المتبادلة والعميقة بين المتحاورين تلك المعرفة التي تتجاوز كل عوامل الكراهية و موجات التعصب ، حتى تتوفر كل الظروف للبحث عن الحقيقة [3].

5- **تعزيز المنظومة الأخلاقية:** يُعدّ وجود المنظومة الأخلاقية السياج القوي الذي يحافظ على السلام ويعمق به مفاهيمه، ويجعله ثابت من ثوابت الواقع وبذلك نجد النصوص الاسلامية تؤكد على مجموعه من الفضائل الاخلاقية، كالصدق والاحترام وحسن الظن وان تعميق هذه الفضائل في الوسط العام سيغير نظره المجتمع مع بعضها البعض، والذي يجعل من السلام الأهلي لازمه من لوازم تقدم المجتمع الانساني والحضاري [4].

6- **الاعلام وبناء السلام** : يُعدّ الاعلام والسلام وجهان لعملة واحده من دونهما لا تتوفر الحرية فالمسؤولية الإعلامية هي حمايه الحريات ، وحماية المجتمع من مخاطر التحريض على الانقسام، والتنمية وبناء المواطنة، حمايه الحرية والتنوع والتركيز على عملية التلاحم المجتمعي [5].

(1) عبد العزيز بن عثمان التويجري ، الحوار من اجل - التعايش , دار الشروق ، مصر ، 1998، ص 17

(2) عبد السلام بغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص73

(3) عبد العزيز بن عثمان التويجري ، مصدر سبق ذكره, ص17

(4) عمر جمعه عمران ، مصدر سبق ذكره ، ص 123

(5) المصدر نفسه ، ص 145

وهناك عدة اهداف للإعلام يمكن ايجازها بالآتي [1]:

أ- الاشتراك في تثقيف المواطنين وتوعيتهم

ب- القدرة على اتباع أنماط فكرية واجتماعية وسياسية تحظى بمواقف شعبية لتطوير الانماط السائدة في المجتمع، الذي سوف يرفع من مستوى البلاد

ج- يقوم بدور الرقيب والحارس فيما يتعلق يحريه التعبير والحرص على ان يكون هذا الحق ملك لكل مواطنا

د- خلق المثل الاجتماعية، من خلال تقديم النماذج الاجتماعية كالحرية والمساواة.

ومما سبق يتضح أن مصطلح بناء السلام غالبا ما يستعمل كمصطلح يتقاطع مع عدة مفاهيم أخرى، وهو يشتمل على عدة أنشطة وممارسات تهدف إلى منع ظهور النزاع مجددا من خلال إعداد إطار عمل متكامل يشمل العديد من الأبعاد ويمر عبر مختلف مراحل النزاع مرورا بحفظ السلام وصنع السلام، فضلاً عن أن بناء السلام يشوبه نقص مفاهيمي مع عدم وجود نظرية شاملة تفسره، ما يستدعى الأمر إلى إيجاد نظريات جزئية تعمل على تحليل وتفسير مفهوم بناء السلامفعلى سبيل المثال اختلفت الرؤى بين بناء السلام كخطوة تأتي مباشرة في فترة ما بعد النزاع وبين بناء السلام على المدى الطويل، فالأول يهدف إلى إصلاح مادمرته الحرب مرتبط بعمليات حفظ السلام أما الثاني فيهتم بإعادة بناء العلاقات من خلال مشاركة سياسية واقتصادية فعالة وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقا.

المطلب الثاني: العلاقة بين الحكومة و بناء السلام

(6) بيتر فالنستين، مدخل إلى تسويه الصراعات ، الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمه : سعد فيصل السعد، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، 2007، ص27

هناك عده آليأت واستراتيجيات وسياسات للتعامل التي تستخدمها الحكومات في علاقتها مع بناء السلام في اطار الدولة الواحدة ، وكل دوله تختار ما يناسبها في ادارة الاليات اللازمة لمنع تحول بناء السلام إلى توترات، ولعل من أهم تلك الآليات هي:

اولاً: استراتيجية هيمنة الدولة

يعد استخدام هذه الاستراتيجية كأحد اكثر الادوات انتشاراً لإدارة بناء السلام وتعرف بانه " بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ ، وفي الوقت نفسه اقامه ما يضمن حماية الاقليات [1] وعرف ايضاً هي ان تتخذه الحكومة في الدولة من الاجراءات اللازمة ما يجعل من امكانيه قيام الجماعات الأثنية بالنضال والصراع العلني العنيف امر لا يمكن التفكير فيه بالأساس ، واستراتيجية الهيمنة لا تقتصر على نظم السلطوية بل تمارس في النظم الديمقراطية كذلك [2].

هناك العديد من السياسات التي تستعملها الدولة في هيمنتها وهي[3]:

1- سياسة الاخضاع: وتكون باتخاذ اجراءات قسرية وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة سواء كانت اقليه، او اغلبية)، في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأية تنازلات للجماعات العرقية.

2- سياسه عزل الجماعات المناضلة: تلجأ الدول المهيمنة لعزل الجماعات العرقية المناضلة في اطر سياسة متميزة منفصله.

(1) محمود ابو العينين، اداره الصراعات العرقية في افريقيا " ، مجله الدراسات الافريقية ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2000، ص 40.

(2) المصدر نفسه ، ص50

(3) اسحاق عياش، الهوية واداره التعدد والتنوع المجتمعي، المعهد المصري للدراسات ، دراسة اجتماعية ٢٠١٨، ، ص ١٣

3- سياسة الاجتناب: والتي تكون باحتواء الصراع العرقي، خلال ابعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات ، مثال النظام اللاحزبي وبذلك تعد هذه الاستراتيجية بانها دفاعية.

ثانياً: الحكومات المحلية

من المهم ان يتم تمثيل المواطنين في الحكومة المحلية, وأن تكون المؤسسات والسياسات المحلية تعكس احتياجات و اهتمامات المواطنين، وهنا تاتي الحكومات المحلية والتي تعتمد على تفويض السلطة على اساس قواعد اقليمية عرقية، لكل منها شكل من اشكال السيادة يسمح بقدر غير متساوي من العلاقات بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية، وهي فرع من أفرع الحكومة الوطنية التي لها ولاية على مجموعة محدودة من وظائف الدولة، ضمن منطقة جغرافية محددة، وتشير إلى المؤسسات التي تمارس السلطة أو تنفيذ المهام الحكومية على المستوى المحلي، وهي تعمل بالمبادئ والممارسات الديمقراطية من خلال السماح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرار، علماً بأن بعض المشاكل التي تواجه الحكومات هي وطنية بطبيعتها وبشكل عام يتم توكيلها للحكومة المركزية مثل حركة المرور الجوية ، الدفاع، الأمن، والبيئة، كما أن بعض المشاكل التي تواجه الحكومات هي محلية بطبيعتها وبشكل عام يتم توكيلها للحكومة المحلية مثل التعليم, البنية التحتية, وتنمية الاقتصاد المحلي.[1]

(1) وفاء لطفي حسين عبد الواحد ، " التجربة الماليزية في أداره المجتمع متعدد الاعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية "دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان و الاكراد في العراق " ، رساله ما جستير، منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2009 ص41

ثالثاً: استراتيجية الديمقراطية التوافقية

وتعد احدى الاقترابات الكلية لإدارة الصراع العرقي سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة او على المستوى المحلي وتقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التنوع الاثني مع ضمان الحقوق والحريات والفرص بالنسبة للجميع [1] .

وهناك أشكال عدة للديمقراطية التوافقية أهمها [2]

1- حكومة ائتلافية وتتمتع فيها الجماعات المختلفة بحق الفيتو على القرارات الماسة بها، والحرية الواسعة لتلك الجماعات في المجالين الثقافي والتعليمي.

2- اعتماد نظام الانتخابات يقوم على القائمة النسبية

3- التوزيع النسبي للموارد السياسة والاقتصادية وقواعد للتوظيف والاتفاق يطبق من قبل مؤسسات الدولة.

4- التعامل مع القضايا الثقافية او الدينية محلياً، وبالتالي تفصلها عن مسائل السياسة القومية الأكثر اثاره للصراعات .

رابعاً: تقاسم السلطة

يقصد به المشاركة في السلطة تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعده عريضة في داخلها الجماعات الاثنية، يحظى كل طرف بنصيب من المشاركة في الحكم على النحو الذي يخفف من مخاوف الاقليات في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم في الحكم ، لذا لزم ان تأتي الحلول من الدولة ، هناك دول تستوعب مطالب الفئات العرقية من خلال الديمقراطية وتجري اصلاحات في البيان السياسي[3] .

خامسا: سياسات لمنع الصراعات في المجتمع المتعدد

(2) محمود ابو العنين، مصدر سبق ذكره، ص97

(3) نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي ، مجله المستقبل العربي ، القاهرة ، نوفمبر, 2008,ص73

(1)عبد الحافظ احمد, مصدر سبق ذكره, ص46

1- **النقل الاجباري (التطهير العرقي):** يُعرّف التطهير العرقي " بأنه الإزالة الممنهجة القسرية لمجموعات إثنية أو عِرقية من منطقة معينة، وذلك مِن قبل مجموعة عرقية أخرى أقوى منها، غالباً بنيّة جعل المنطقة متجانسة عرقياً[1]، وتتنوع أساليب القوى المُطبقة لتحقيق ذلك، كأشكال التهجير القسري (مثل الترحيل أو إعادة التوطين)، والترهيب، بالإضافة إلى الإبادة الجماعية والاغتصاب الإبادي. يترافق التطهير العرقي عادة مع جهود مبذولة لإزالة الدلائل المادية والثقافية على وجود المجموعة المستهدَفة، من خلال تدمير منازلها، ومراكزها الاجتماعية، ومزارعها، وبُناها التحتية، وكذلك بتدنيس آثارها، ومقابرها ودور عبادتها[2].

2- **تقرير المصير (التقسيم او الانفصال):** يعتبر مبدأ تقرير المصير بمثابه المرجعية السياسية والقانونية لعمليات التقسيم والانفصال، فهو يعني ، حق الجماعة الاقليمية في تقرير و ضعها السياسي داخلياً او خارجياً وكذلك متابعه تطورها الاجتماعي والاقتصادي بحرية تامه دون تدخل خارجي او اكراه من جانب أي قوة اخرى، لذا يعد من الحلول السياسية للشعب انطلاقا من مبدأ حق تقرير المصير[3].

3- **الاندماج والاستيعاب:** يعد الاندماج والاستيعاب احدى ادوات والصراعات الاثنية، فهما يسعيان لأذابه الخلافات واحتوائها من خلال التركيز على القواسم المشتركة، إذ أن الاندماج يهدف إلى خلق هوية وطنية مشتركة للمجتمع والدولة اما الاستيعاب فيستخدم عند الحديث من خلق هوية ثقافية مشتركة من خلال استخدام بوتقه الصهر ويقصد بالاستيعاب العمل على الغاء الفوارق بوسائل عنيفة عن طريق

(1) Rubenstein ،James M. (2008). The Cultural Landscape: An Introduction to Human Geography. Pearson,.

(2) Thum ،Gregor (2006–2007). "Ethnic Cleansing in Eastern Europe after 1945". Contemporary European History. 19 (1): 75–81.

(4) ابو العينين محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص22

استخدام القوه فبعض الدول تسعى إلى التعامل مع وجود الاقليات في خلال تشجيعها او اكراها على اعتماد لغة الاكثرية وثقافتها ، تقضي الى جعل مجموعه معينه تتنازل من هويتها الاصلية خلال ظهورها بين العامة [1] هناك عده انماط لسياسة الاستيعاب مثل الاستيعاب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمؤسسي والمادي ويوضح الجدول رقم (2) ذلك.

جدول رقم (2) انماط سياسة الاستيعاب

استيعاب مؤسسي	استيعاب مادي	استيعاب ثقافي
والذي يقصد به انشاء مؤسسات سياسية وايضاً اجتماعية يشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على اسس غير عرقية	والذي يهدف إلى صهر الهوايات العرقية داخل هوية قائمة بالفصل او هوية جديدة وقد يرى بعض الباحثين في هذا الصدد ان احد مؤشرات نجاح هذا النمط هو ازدياد التزاوج بين الجماعات العرقية بعضها البعض على نحو يؤدي إلى تأكل الحدود بين هذه الجماعات ومن ثم زوالها	ويقصد به تذويب الثقافات المتميزة في اطار الثقافة الخاصة بالجماعات السائدة ففي الغالب يفضل مؤيدو هذه السياسة خفض حجم الاختلافات بين الكيانات العرقية, مؤكدين على ان النظام يمتلك من الأدوات ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الاستيعاب

(5)اسحق عياش ، مصدر سبق ذكره ، ص 20-25

المصدر: محمد مهدي عاشور ، التعددية الاثنية في جنوب افريقيا، مكتبه أكاديمية الفكر الجمهوري ، القاهرة , 2004, 87

وكذلك يوضح جدول (3) أهم السياسات التي تتبعها الدول تجاه دمج الاقليات

جدول (3) سياسات الدول تجاه دمج الاقليات

الاتجاه العام	اجتماعي	اقتصادي	سياسي
الاختصاص	– انـدماج اجتمـاعي وسـكني طبقـا للطبقات. – تعلـيم اصـلاحي للغـة والثقافـة السائدة – سـهولة الوصـول للتعليم الجامعي	– والـذي يقصـد بـه إنشـاء مؤسسـات سياسة واقتصادية وأيضـا اجتماعيـة يشـارك فيهـا كـل الأفـراد مـن مختلـف الجماعـات علـى أسس غير عرقية	– حقـوق سياسـية ومدنيـة مضمونة. – تعزيـز انتقائي للأحزاب السـائدة والمناصـب الحكومية. – مصـالح مجموعـات الأقليات
التعددية	– حمايـة الاختلافـات الثقافية والدينية – التعلـيم والاعـلام بعدة لغات	– تأصـيل اجتمـاعي واقتصـادي للمجموعة – تمثيـل للمجموعـة فـي الوظـائف الخاصة والعامة	– مجموعـة الاحـزاب والمجموعـات المستفيدة – تمثيل المجموعات فـي المجـالس الشـرعية والاتلافات الحاكمة

المنع	– العزل الاجتماعي والسكني – امكانية تعليمية منفصلة او متساوية – نقيد الوصول الى التعليم الجامعي – قيود على الممارسات الدينية	– عمالة مكرهة – قبول على الاقامة والملكية – قيود على مكان السكن – قيود على تنظيمات العمل ونشاطها	– مشاركة سياسية مقيدة او غير موجودة – بتر او تحريم المنظمات السياسية – منع او تقيد شغل المناصب الهامة
المشاركة في السلطة	– فصل سكني واجتماعي – مدارس واعلام منفصل – معاهد علمية منفصلة او تحدي اعداد المقبولين من المجموعات الكوميونية	– الانشطة الاقتصادية تنظم كيمونيا – الخدمات تكون داخل الكوميون – اعداد محددة للمجموعة في الوظائف العامة والخاصة	– الاحزاب السياسية للمجموعة والمجموعات المستفيدة – ضمان المشاركة في جهات اتخاذ القرار

المصدر: تيد روبرت جار ,ترجمة اقليات في خطر اقلية في دراسة احصائية وسياسية واجتماعية, مكتبة مدبولي , القاهرة، 1995, ص270

المطلب الثالث: دور الحكومات المحلية في بناء السلام

إن الحكومات المحلية تكون مهتمة بإدارة التنوع، تحفظ السلم الأهلي، وتختلف ادوار الحكومات المحلية في بناء السلام باختلاف طبيعة اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية. و انطلاقا من نظرة النظام المحلي يتبين أن تطبيق أسلوب الادارة اللامركزي في الدولة يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف. وهذه الأهداف قد تتباين من دولة لأخرى، ولكن مهما يكن من عيوب قد يراها البعض في نظام الإدارة المحلية كالقول بأنها يمكن أن تؤدي إلى المداس بوحدة الدولة بالنظر إلى توزيع الوظيفة الإدارية بين السلسلة المركزية والهيئات المحلية، وأن الهيئات المحلية يمكن أن تسعى إلى تحقيق مصالح اقاليمها على حساب المصلحة العامة، وأن انتخابات المجالس المحلية قد تؤدي إلى صراعات قبلية وخلافية فإن نظام الإدارة المحلية يحقق العديد من الأهداف والتي ينتج عنها العديد من الفوائد على الصعيد السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي، وسوف يتم تناول مجموعة الاهداف التى يحققها النظام اللامركزي بشقيه على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كالآتي:

اولاً: الاهداف السياسية

1. مباشره الوحدات المحلية لإدارة شؤونها العام
2. تعميق السيادة الشعبية، بالمشاركة في التنمية السياسية، وتوزيع قاعده المشاركة في الحكم.
3. دعم القضايا والمسائل الوطنية، اشراك المواطنين في اداري وحداتهم المحلية. عن طريق المؤسسات بتدريبهم على أصول العمل.

إن الأخذ بنظام الإدارة المحلية من شانه أن يساهم في إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية، لأن من مقوماته اعتماد مبدأ الانتخاب لرؤساء وأعضاء المجالس

المحلية والمالية العمل السياسي الذي سيرافقه هذا المبدأ، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية في اختصاصاتها وسلطتها.[1]

وفي ظل تراجع دور الدولة، وما ترتب عليه من سمات جديدة للحكومة، أصبحت الحكومة مساندة ودورها رقابي وتمنح القطاعات الأخرى مزيدا من حرية العمل والمشاركة، حكومة يملكها المجتمع. وهذا يعنى مساندة الجهود غير الحكومية لتقديم الخدمات من خلال هيئات محلية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني لأنها أكثر التزاما وأكثر معرفة بمشكلاتها المحلية، حكومة تسعى لإرضاء المتعاملين معها، حكومة التمركزية فيمكن إدراك مسرورة عدم تركيز السلطة بين الحكومة المركزية وضرورة تعدد الأطراف المشاركة في عملية صنع القرار في الإدارة الحكومية الجديدة.[2]

مزايا الديمقراطية على المستوى المحلي

أن تطبيق الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال نظام الإدارة المحلية يحقق مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. إن الممارسة الديمقراطية على المستوى المحلى تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، وبالتالي فإن ممارستها على المستوى المحلى تتشابه مع ممارستها على المستوى القومي، كما أن تلك الممارسة تنمى الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه تجاه محلياتهم. وهذا الدور من شانه أن يرفع كرامتهم ويزيد من إحساسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية، بعدما توسعت الفجوة بين المواطنين والأنظمة الحاكمة وإن اللامركزية الإقليمية كفيلة بإزالة عوامل الشك والريبة من أذهان الأفراد تجاء الحكومات لأن الأشخاص الذين يتولون إدارة

(1) صبحي محرم، اصلاح الحكم المولي تحويل الخبرات مجموعه مختاره من الدول ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مطابع سجل العرب ، القاهرة،1977, ص24.
(2)المصدر نفسه.

الشؤون المحلية من أبناء الوحدة المحلية ومنتخبون في أغلبيتهم من قبل المواطنين أنفسهم وبالتالي فإن قراراتهم وتصرفاتهم تلقى عمادة القبول من المواطنين.[1]

2. تتيح فرصة التدريب للقيادات وإعدادها لتشغل مناصب سياسية أعلى في الانتخابات البرلمانية أو في المواقع القيادية العليا، وهذا يسبب النجاحات التي تحقق على المستوى الإقليمي كفهم الأدوات والمهارات اللازمة للعمل السياسي مثل القدرة على استيعاب وسائل حل الصراع السياسي واتخاذ القرارات.[2]

3. ان ممارسه الدين على المستوى المحلي تربي الناخبين وهم ينتخبون اعضاء مجالسهم المحلية تربية سياسية وقدرتهم على ممارسه الديمقراطية واشراك المواطنين من خلال اختيار ممثليهم في المجالس المحلية في ادارة شؤون وحداتهم المحلية ممئ نمى لديهم الشعور بتحمل المسؤولية، بمعنى ان الحكم المحلي يسعى الى تحقيق التمنية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن،ومناقشة القضايا المهمة كالتخطيط المحلي،وتحقيق المساواة السياسية بين المواطنين.

ثانياً: الاهداف الاقتصادية

تتمثل الأهداف الاقتصادية من خلال نظام الإدارة المحلية فيما يلي[3]:

(1) UNDP, GOVERNANCE FOR PEACE: Strengthening Inclusive, Just and Peaceful Societies Resilient to Future Crises, Thematic Paper for the UN Secretary General's 2020 Report on Sustaining Peace and Peacebuilding, 2020, p1.

(2)Sara Pantuliano, Four steps governments can take to support the UN 'sustaining peace' agenda, Overseas Development Institute, available at: https://odi.org/en/insights/four-steps-governments-can-take-to-support-the-un-sustaining-peace-agenda/ Accessed on 15 Dec 2022

(3) عماد محمد العالي ومحمد معتوق عبود اليه رسم السياسيات الاقتصادية للحكومات المحلية مفاهيم مداخل تطبيقات، عماد محمد العالي ومحمد معتوق عبود اليه رسم السياسيات الاقتصادية للحكومات المحلية مفاهيم مداخل تطبيقات، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، الاردن ،٢٠١٥ ، ص 28

1. تسعى الحكومات المحلية الى تقريب المنتج والخدمه من المستفيد,باستثمار جهود المواطن المحلي في عمله،وتوفرمصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وايرادات املاك المجالس المحلية وممتلكاتها، مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية،وليست بضرور القيام بمهام الدوله التدخليه.
2. تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها، وتشجيع الاستثمارات المحلية أو إقامة شراكة مع الأجانب التي تناسب المنطقة المحلية، ويفضلها الأفراد المحليون، فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية وبالتالي المجتمع المحلي.
3. التنمية الاقتصادية:يخلق مشروعات انتاجية تغطي اجزاءالوحدة المحلية،وانشاء مرافق عامة محلية جديدة،ايجاد الجهد الاقتصادي محلي تشاركي موجها لتكثيف فعاليات المجتمع المدني نحو التنمية اقتصادية المحلية،وتحفيز وتوجيه العمل نحو بناء قوة اقتصادية،وتنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي يؤدي الى تنشيطة على المستوى الوطني لاسيما في ظل المنافسه بين الوحدات المحلية.

ثالثاً: الاهداف الاجتماعية

يمثل نظام اللامركزي فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية تتمثل في: (1)

1. تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية وفق ما يتفق مع ظروفهم و أولوياتهم وميولهم لأن بوجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة

(1) ظريف بطرس، الادارة المحلية وايكولوجيتها ، موسوعة الحكم المحلي الاساسات النظرية للحكم المحلي، جزء او المنظمة العربية للعلوم الادارية، مطبعه نهضة مصر, القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤٩.

يشعر بمسؤولية اجتماعية تجاه المواطنين، لاسيما عدد من الأعضاء هم من الأهالي. لابد أن ينعكس على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، والحد من تلوث البيئة والحصول على جميع الخدمات المحلية بسهولة.

2. الولاء نحو الوحدة المحلية من خلال تنمية شعور افراد الوحدة المحلية بالدورالايجابي الذي يؤدونه في اداره مرافقه المحليه وهذا الشعور يرفع من كرامتهم والانتماء الى مجتمع حقيقي له خصائصه تتبلور فيه صلاتهم،وتقوي روابطهم وتعميق المشاركه في اداره المجتمع المحلي،هو تاكيد ارتباط الانسان بافراد مجتمعه وتعزيز انتمائه الى بيئه المحلية،وخلق شعور بوجود نوع من العدالة الاجتماعية اذ يكون للمواطنين في كل انحاء الدوله نفس القدر تقريبا من المزايا والخدمات
3. يساهم نظام اللامركزية في زيادة درجة الوعي السياسي والثقافي بتحويل الولاء من الاسره الى ولاء للوطن والمصلحة العامة،والتي تعد الخطوه اولى نحو تطوير المواطنه الحره وخلق شعور بعداله الضرائب لدئ المواطنين التي تفرض عليهم لمعرفتهم بأن حصيلتها ستدفع لانشاء مشاريع محليه يتم الاستفاده منها بصورة مباشره.

رابعاً: الأهداف الإدارية

يعتبر نظام الإدارة المحلية من أكثر الوسائل لكفاءة الأداء وتقديم السلع والخدمات المحلية ، لأنه يتأثر بأراء و انتقادات وتقييم السكان المحليين، ويتطلب الاستجابة السريعة لحاجات المواطنين في المجتمعات المحلية ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية النظام الإدارة المحلية، فيما يلى:

1. تعتبر الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية، وأن تبني النظام اللامركزية يؤدي إلى تحقيق منفعة اقتصادية وكفاية أكثر من تبنى النظام المركزي ، ويستطيع تزويد المواطنين بالكميات المطلوبة والمفضلة

من السلع والخدمات تبعا لرغباتهم لأنه له القدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي الذي يقدم الخدمات اعتمادا على التوازن، والذي هو في الواقع يكون أكثر وأقل من احتياجات السكان المحليين، وقد ثبتت فعالية النظام اللامركزي في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحسين قدراته لمواجهة مختلف المتغيرات والمستجدات في الساحة المحلية[1].

2. تقسيط الاجراءات الادارية وتقليص الروتين وذلك من خلال تقليل المراسلات وضرورة اخذ موافقه السلطات المركزية في العاصمة بشأن كل شيء ويمكن لكل وحده محليه اتباع اسلوب العمل الذي يتناسب مع واقعها وظروفها وحاجات مواطنيها[2].
3. ان الاخذ بنظام اللامركزية يوفر فرصة اكثر للأبداع وتجريب السياسات والبرامج.والذي يعتبر امرا مهما ولازما السياسات الرشيده ذات القمه والمردود الايجابي،كما يساهم نظام اللامركزية في تحقيق درجة عالية من الفعاليه الادارية،نظرا لالمام رجال الوحده المحليه بالشؤون المحليه،مما يجعل قراراتهم ملائمه للواقع المحلي اكثر من قرارات السلطة المركزية في العاصمة[3].

(1)سليمان محمد الطماوي، الوجيز في نظم الحكم والإدارة، دار الفكر العربي، القاهرة ،1962، ص 36.

(2) Muhammad Mahmoud Al-Maadanah, "Local Administration Systems (Concept, Philosophy, and Goals)", The First Arab Forum, Local Administration Systems in the Arab World, Salalah - Sultanate of Oman 18-20 August 2003, p. 8

United Nations Children's Fund ،Local Governance and Sustaining Peace: Guidance Note ،The Social Policy Section ،2019 ،p1.

(3)عبد الغني بسيوني، التنظيم الاداري، منشأه المعارف، الاسكندرية، 2004، ص96

الخاتمة

أن بناء السلام هو مصطلح يشمل أنشطة وممارسات تهدف إلى منع عودة النزاعات وإعادة إعمار المجتمعات المتضررة. يشوب بناء السلام نقص مفاهيمي، إذ لا يوجد نظرية شاملة تفسره بشكل كامل، ويتطلب ذلك وجود نظريات جزئية لتحليل وتفسير هذا المفهوم. تختلف الرؤى حول بناء السلام بين النهج الفوري لإعادة الإصلاح بعد النزاع وبين النهج الطويل الأمد الذي يركز على إعادة بناء العلاقات وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. وأن كل مبررات قيام الحكومات المحلية قائم على أساس مصلحة المواطن وزيادة شعوره بأهميته داخل الدولة، مما يؤدي إلى مزيد من الانتماء والذي ينعكس بدوره إيجاباً على بسط السلام داخل الدولة، خاصة في العراق الذي يتميز بتعدد العرقيات والثقافات وترامي الحدود، وما تعرض له من أزمات سياسية وأمنية وبيئية خلال السنوات السابقة، كل ذلك يعطي مبرراً قوياً للاهتمام بنظام الحكم المحلي اللامركزية على المستويات السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية. حيث تم التطرق إلى ماهية الحكومات المحلية وأدوارها المختلفة، وبالتالي أشكال علاقتها بالحكومات المركزية خاصًة أن للحكومات المحلية دور هام في بناء السلام ومنع الصراعات على كافة المستويات.

المصادر

الكتب العربية والمترجمة

1- بيتر فالنستين، مدخل إلى تسويه الصراعات ، الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمه : سعد فيصل السعد، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، 2007.

2- حمدوش رياض ، تطور مفهوم بناء السلام –دراسة في النظرية والمقاربات، مركز عدل للحقوق الانسان,2019، الجزائر.

3- خضر دوملي كتابات بناء السلام والتعايش، مطبعة الخاتي، دهوك ،2014 .

4- ظريف بطرس، الادارة المحلية وايكولوجيتها ، موسوعة الحكم المحلي الاساسات النظرية للحكم المحلي، جزء او المنظمة العربية للعلوم الادارية، مطبعه نهضة مصر, القاهرة، ١٩٧٧.

5- عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من اجل – التعايش , دار الشروق، مصر، 1998.

6- عبد الغني بسيوني، التنظيم الاداري، منشأه المعارف، الاسكندرية، 2004.

7- عماد محمد العالي ومحمد معتوق عبود اليه رسم السياسيات الاقتصادية للحكومات المحلية مفاهيم مداخل تطبيقات، عماد محمد العالي ومحمد معتوق عبود اليه رسم السياسيات الاقتصادية للحكومات المحلية مفاهيم مداخل تطبيقات، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الاردن ،٢٠١٥.

8- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في نظم الحكم والإدارة، دار الفكر العربي، القاهرة ،1962.

9- عمر سعد الله ، القانون الدولي لحل النزاعات ، دار هومه للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر 2008.

10- ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام ترجمة هايدي جمال، وجدي هبه، دار الثقافة ، القاهرة ، مصر ، 2011 .

11- محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

12- محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية، منتدى الكلمة الدراسات والابحاث، بيروت 1980.

13- فرح ضياء حسين، الحكومات المحلية، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد – ٢٠١٦.

14- احمد حسن الهاشمي، تجربة الحكم المحلي في الجزائر، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، 2019.

15- صبحي محرم، اصلاح الحكم المولي تحويل الخبرات مجموعه مختاره من الدول ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مطابع سجل العرب ، القاهرة.

16- عمر جمعه عمران ، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجارب المحلية واعاده التأهيل المجتمعي،مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد 2019 .

17- خالد بن محمد البديوي ، الحوار وبناء السلم المجتمعي، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض ، ٢٠١١ .

18- لورنس ووتشر ، تقييم الصراع وتطابق تحليل المعلومات، وتقاربها وتكامليتها المعهد الامريكي للسلام، واشنطن، ٢٠١١.

19- ناريمان عامر واخرون، عوامل السلم الاهلي والنزاع في سوريا، مركز المجتمع المدني والديمقراطي في سوريا، سوريا، ٢٠١٢

المجلات

1- اسحاق عياش، الهوية واداره التعدد والتنوع المجتمعي، المعهد المصري للدراسات ، دراسة اجتماعية ٢٠١٨.

2- اسعد طارش عبد الرضا ومحمد جميل ربيع، الجماعات المحلية والتنمية البشرية وطبيعة العلاقة بينهما، مجلة دراسات دولية، كركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد (91)، 2022.

3- الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الأسيوية – الافريقية، دراسة اولية حول التسوية السلمية للنزاعات، المنظمة الاستشارية القانونية الأسيوية – الافريقية، الهند ، ٢٠١١.

4- باسم خرسان، قونية الأحزاب السياسية دراسة في قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد (52)، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، 2016.

5- جمال منصر ، بناء العلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،2015.

6- حسين درويش العادلي ، التعايش والهوية الوطنية، مجلة المواطنة و التعايش ، العدد الثامن، السنه الثالثة ، بغداد، 2009.

7- عادل زقاغ ، هاجر خلالفة ، عقبات تفعيل دور الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام ، دفاتر السياسة والقانون : جامعة باتنة، الجزائر ، 2014.

8- عبد السلام بغدادي، السلام الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية، سلسله كتب ثقافية شعرية العدد (٣), بيت الحكمة، بغداد, 2012 .

9- عمر خيري عبد الله واخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات ، المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام ، جمعية الأمل العراقية، العراق ، ٢٠١٨.

10- فهيل جبار الجلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى ، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، مطبعه الخاتي، دهوك، ٢٠١٧ .

11- محمود ابو العينين، اداره الصراعات العرقية في افريقيا "، مجله الدراسات الافريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2000.

12- مها عبد اللطيف، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العام الثالث، مجلة دراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (4)،1998.

13- ميثاق الأمم المتحدة.

14- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأه المعارف، الاسكندرية، 1987.

15- نور عبد الاله عجرش، الإطار الاستراتيجي لبناء السلام (رؤية في المرتكزات والمقومات والاليات)، كلية العلوم السياسية، مجلة المعهد، العدد 28، 2022.

16- نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي، مجله المستقبل العربي، القاهرة، نوفمبر, 2008.

17- وصال نجيب العزاوي، قياس جودة نظام الحكم انموذجاً فعالية الأداء الحكومي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد (42)، بلاسنة.

18- بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد46، العدد2، الملحق2، 2019.

الرسائل والاطاريح الجامعية

1- ادم جوده الله حبوب ، دور الإدارة الاهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام، اطروحة دكتوره غير منشوره، جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا ، مركز دراسات السلام السودان .

2- وفاء لطفي حسين عبد الواحد، " التجربة الماليزية في أداره المجتمع متعدد الاعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية "دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب

السودان و الاكراد في العراق "، رساله ماجستير، منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009 .

المصادر الاجنبية

1- John D. Brewer, Peace processes: a sociological approach, Polity Press, 2010.

2- John P. L. & Katie M., What is Strategic Peacebuilding?, Kroc Institute for International Peace Studies, Jenkins Nanovic Halls, Notre Dame., Available at: https://kroc.nd.edu/about-us/what-is-peace-studies/what-is-strategic-peacebuilding/ Accessed on: 15 Dec 2022.

3- Muhammad Mahmoud Al-Maadanah, "Local Administration Systems (Concept, Philosophy, and Goals)", The First Arab Forum, Local Administration Systems in the Arab World, Salalah - Sultanate of Oman 18-20 August 2003.

4- Rubenstein ،James M. (2008). The Cultural Landscape: An Introduction to Human Geography. Pearson,.

5- Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 110-130

6- Sara Pantuliano, Four steps governments can take to support the UN 'sustaining peace' agenda, Overseas Development

Institute, available at: https://odi.org/en/insights/four-steps-governments-can-take-to-support-the-un-sustaining-peace-agenda/ Accessed on 15 Dec 2022

7- Thum ،Gregor (2006-2007). "Ethnic Cleansing in Eastern Europe after 1945". Contemporary European History.

8- Hameed, Muntasser Majeed.2022. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101.

9- UNDP, GOVERNANCE FOR PEACE: Strengthening Inclusive, Just and Peaceful Societies Resilient to Future Crises, Thematic Paper for the UN Secretary General's 2020 Report on Sustaining Peace and Peacebuilding, 2020.

10- United Nations Children's Fund ،Local Governance and Sustaining Peace: Guidance Note ،The Social Policy Section ، ،2019p1.

11- Hameed, Muntasser Majeed. university of baghdad. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361.